



السياسة و التخطيط السنوي بين
التوطين و التدخل الأجنبي

(السودان أنموذجاً)

د. السارة محمد أحمد صديق
قسم اللغة الفرنسية - كلية التربية

جامعة الخرطوم

مجلة

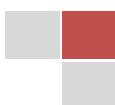
جامعة
الخرطوم

كلية
التربية

السنة
الحادية
عشر

العدد
الرابع
عشر

سبتمبر
٢٠١٩



السياسة والتخطيط اللسني بين التوطين والتدخل الأجنبي

(السودان أنموذجاً)

د. السارة محمد أحمد صديق

قسم اللغة الفرنسية - كلية التربية

جامعة الخرطوم

مستخلص:

هذه الدراسة التاريخية الوصفية هدفها الأساس هو تعريف ماهيّة السياسة والتخطيط اللسني وتتبع تاريخهما في السودان كمحاولات متارجحة بين التوطين والتدخل الأجنبي، اتبعت الورقة المنهج الوصفي الذي من خصائصه التحليل ، وذلك بجمع المعلومات من مظانها وتحليلها بغية الوصول للنتائج والتوصيات..

وقد توصلت الدراسة إلى أن رسم السياسة والتخطيط اللسني الوطني يتطلب من السلطات إتخاذ التدابير التالية:

- الإستمرار في تشجيع اللغة العربية كلغة موحدة لمعظم سكان السودان.
- منهجية التعرّيب قبل تطبيقه في النظام التعليمي.
- الإهتمام باللغات (اللهجات) المحلية بصورة رسمية وجادة.
- تفعيل دور المجلس القومي للتخطيط اللغوي.
- الحذر في التعامل مع المنظمات الأجنبية العاملة في مجال اللغات المحلية.
- الحذر في مد الباحثين الأجانب بمعلومات عن التركيبة اللسنية للسودان.
- رعاية البحث العلمي الوطني في مجال السياسة اللسنية السودانية.

Abstract

The main objective of this descriptive and historical study, is to identify the language policy and planning and to trace their history in Sudan as instable attempts between nationalism and foreign intervention. The study followed the descriptive method which characterized by analyzing the collected data , illustrates the finding so as to set up recommendations

The outcome of this study is that authorities should take these procedures to have a national language policy and planning:

- Promotion of Arabic as a language of Sudanese unity.
- Arabization should be well planned before introduction in educational institutions.
- Serious official promotion of Sudanese vernaculars.
- Strengthening the role of the national council of language planning.
- International organizations working on vernaculars, should be treated with caution.
- Information given to international researchers, in the field of language policy and planning, must be handled carefully.

- Sponsoring national scientific research in the field of national language policy and planning.

مقدمة

يتزامن تقدم كلّ أمة مع تقدم لغتها ووضعها بين لغات العالم فالأمم الأوفر حظاً من غيرها من حيث القدرات تمتلك تحت ظروف أكثر مواتاة لغات أكثر تقدماً من غيرها. وكما أن اللغة وسيلة للتواصل فهي كذلك وسيلة لقياس تقدم الشعوب فهي المرأة التي تعكس العديد من مظاهر التغيير والتحول في المجتمع رقياً أو إنحطاطاً تحضراً كان أم تخلفاً ولهذا نصف بعض اللغات بأنها حيّة وأخرى ميّة أو مهدّدة بالإنقراض تبعاً لوضع متحدثها فقوّة اللغة من قوّة أهلها.

يقوم التخطيط اللسني بحماية تركيبة اللسان من الداخل بالإهتمام بقاموسها ، نحوها وصرفها ، أصواتها...الخ. وتقوم السياسة اللسنية بحمايتها من الخارج بسنّ القوانين والنظم ومن هنا جاءت أهمية دراستها.

هذه الدراسة محاولة للتعرّف على كيفية رسم السياسة اللسنية والتخطيط اللسني ومحاولة لمتابعة تاريخها في السودان متبوعين في ذلك المنهج الوصفي التاريجي. في الجزء الأول من البحث سنحاول تعريف السياسة اللسنية و سنتحدث عن أنواعها وكيفية رسمها. ثم في الجزء الثاني نُعرّف التخطيط اللسني . وقد خصصنا الجزء الثالث لتاريخ السياسة اللسنية في السودان.

أولاً: ماهي السياسة اللسانية؟

مفهوم السياسة اللسانية مفهوم فضفاض يشمل أي نوع من الإجراءات التي تتخذها السلطة لتوجيه استخدام لغة او أكثر في مكان ما بهدف تنظيم هذا الإستخدام. و يعرفها لويس جان كالفيه بأنها "مجمل الخيارات الواقعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن" (كالفيه ٢٠٠٨). أيضاً يدخل في مفهوم السياسة اللسانية كل مجهود متعمّد هادف للتأثير على السلوك اللغوي للأفراد من حيث إكتسابهم وتعلمهم للغة.

تاریخ السياسة اللسانية قديم فمثلاً عند المسلمين بدأ بتدوین القرآن فكان هذا التدوین تدخلاً عمدياً هدف الى تقنین اللسان العربي وتوحیده وحكم بسيادة لسان القرآن على كل الألسن واللهجات العربية الأخرى التي كانت متداولة قبل نزول القرآن كلهجة تميم وأسد وبكر و تغلب و قبائل اليمن وغيرها.

١-١ مكونات السياسة اللسانية:

السياسة اللسانية مرتبطة بكثير من المفاهيم، فهي من جهة تشمل كل ما له علاقة بوضع اللغة المستهدفة اي بما يخص الاعتراف بها كلغة رسمية او وطنية واستخدامها في المجالات المختلفة (الادارة العامة، التعليم، العملالخ) وتشمل كل الحقوق الأساسية للمواطنين المتحدثين بها. ومن جهة أخرى تشمل كل العناصر المكونة للغة والضابطة لها فلكي نصل لوضع معين للغة ما يجب أن نطورها بهدف

أن تقوم بالوظائف المطلوبة منها ولذلك يعتبر البعض أن التخطيط اللغويّ جزء من السياسة اللغوية ولكننا في هذا البحث فضلنا التميّز بينهما ليسهل فهمهما.

١-٢ أنواع السياسات اللغوية:

تصنف السياسات اللغوية تبعاً لوجهات نظر مختلفة ولكن أهم تصنيف هو الذي يقسّمها لقسمين

١. سياسات لسنية ذات طابع مشجع (Politique linguistique à caractère incitatif)

٢. سياسات لسنية ذات طابع إلزامي (Politique linguistique à caractère contrainant)

(Rousseau 2005.)

في الحالة الأولى يكون التركيز على التنظيم الذاتي الطبيعيّ لممارسات وتصرّفات المتحدثين للغة واضعاً في المقدمة كل الإجراءات الداعمة والمشجّعة لاستخدام اللغة وكل التشريعات الخالية مما يعيق استخدامها. في الحالة الثانية يتم اللجوء إلى التشريعات التي تحدّ من استخدام لغة مصلحة لغة أخرى مثل ذلك منع فرنسا لسكان بريطانيّ من استخدام لغتهم و إلزامهم باستخدام الفرنسيّة.

وهناك تصنيف آخر للسياسات اللسنية هو تصنيف (Jacques Leclerc)

الذي يقسم هذه السياسات إلى تسع أنواع <http://www.axl.cefan.ulaval.ca> وهي:

١/السياسة اللغوية الإحتوائية (Politique linguistique d'assimilation) وهي سياسة تستخدم وسائل كالتحريم والتمييز الاجتماعي والإستبعاد بهدف القضاء على الأقليات وتذويب بعض المجموعات اللغوية ورغم قسوتها تنجح مثل هذه السياسات كأداة لتوحيد الدول وتماسكها كما في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة.

٢/السياسات اللسانية اللاتدخلية (Politique linguistique de non-intervention) وهي سياسة اختارت طريق التساهل (laissez faire) وتجاهل المشاكل تاركة بذلك حل هذه المشاكل للتطور الطبيعي داخل المجتمع ومعظم دول العالم تبع هذه السياسة.

٣/السياسة المغلبة للغة الرسمية (Politique linguistique de valorisation) وهي سياسة أحادية اللغة (Unilinguisme) وهي سياسة داعمة لاستخدام لغة واحدة في كل المجالات.

٤/السياسات اللغوية القطاعية (Politique linguistique sectorielle) وهي سياسة تقتصر على مجال أو مجالين أو ثلاثة وتتخذ إجراءات تشريعية تهدف لاستخدام اللغة في هذه المجالات وهي تُستخدم كحل تدريجي لبعض المشاكل في

هذه المجالات مثال لذلك استخدام الإنجليزية في الدراسات العلمية في كثير من الجامعات العربية.

٥/السياسات اللغوية ذات الطابع القانوني الممكِّن للفرقـات (*Politique*) هي سياسة تنطلق من قاعدة أن الأغلبية لها كل الحقوق اللغوية ولكن من جهة أخرى الأقلية لها أيضا حقوق لكن أقل. وأكثر ما يميّز هذه السياسة أنها تضمن التعايش السلمي وتضمن المساواة القانونية للمجتمع.

٦/السياسات المشجعة لازدواجية اللغة أو ثلاثية اللغة (*Politique*) وهي سياسة يُعترف بها في الدستور وقانونياً تساوي بين لغتين أو أكثر وهي تتيح للمواطن الخيار في استخدام لغة واحدة أو أكثر وتعتبر بذلك حقاً للمواطن وإلزاماً للدولة.

٧/السياسات الداعمة للتعددية اللغوية (*Politique linguistique de*) وهي سياسة عملية تتبعها دولة أحادية اللغة الرسمية بغض تلبيه بعض الحاجات الإعلامية والاجتماعية والسياسية وهي لحد كبير تشبه سياسة ازدواجية وثلاثية اللغة وهذا النوع في السياسات اللغوية تبنّاه الدول التي تجاورها دول متعددة اللغات.

٨/سياسة العولمة اللغوية (*Politique d' internationalisation*)

(linguistique): وهي سياسة الدولة الواقعة تحت تأثير دولة مستعمرة سابقة، لها تأثير في السياسات اللغوية خارج حدودها الجغرافية.

٩/السياسات اللغوية الدمجية (Politique linguistique mixte): وهي السياسة المتبعة في معظم دول العالم وفيها نجد دمجاً لعدد من السياسات اللغوية.

٣-١ الأسس التي تقوم عليها السياسات اللسانية

١-١-٣ الأسس السياسية:

هناك عدد من الأسباب تبرر التدخل السياسي في السياسة اللسانية. فمثلاً من أجل حماية لغة من التهميش أو الإنقراض بسبب وضع مميز للغة المستعمر أو بسبب وضع اللغة في سوق العمل، تتدخل السياسة في رسم السياسة اللغوية. وكذلك تدخل السياسة لحل بعض مشاكل متحدثي اللغات المختلفة داخل الدولة وتضمن التفاهم الداخلي لكل المجموعات اللغوية وتهتم بالتفاهم العالمي و بالمراسيم الدولية.

٢-٣-١ الأسس القانونية:

التشريع اللغوي يشمل كل النصوص القانونية والنظم والقوانين التي تقوم بتحديد الحقوق والواجبات والإلتزامات اللغوية المنظمة لاستخدام اللغات في القطاعات المختلفة في داخل أرض ما. وهذا التشريع ليس من اختصاصه التدخل

في اللغة نفسها ولكن في استخدامها. ومن أهم أهداف القانون اللغوي هو تأصيل ووضع الأساس الذي يقوم عليه اختيار لغة دون الأخرى للاستخدام في بعض نواحي الحياة ويحدد ظروف الاستخدام ويحمي الأقليات اللغوية. وهناك نوعان من النصوص القانونية المنظمة للاستخدام اللغوي وهي: الدستور والقوانين الخاصة باللغات. (Quedraogo 2000).

٤-٤ كيف يتم رسم السياسة اللسانية؟

تمر عملية رسم السياسة اللسانية بعدة خطوات أولها: يكون بتحليل الوضع فعملية تطبيق السياسة اللسانية علي أرض الواقع مسألة لها تأثيرات معتبرة في المجتمع ولها فوائد مرجوة علي المدى البعيد لذلك لا تتم عبأً بل يجب دراسة كل المعطيات والإستفادة من كل مصادر المعلومات الرسمية وغير الرسمية بغية توصيف و وضع السياسة اللسانية المثلى المناسبة للمجتمع المستهدف. ومن هذه المعلومات المطلوب توفرها معلومات عن اللغات الموجودة علي أرض الواقع. كذلك من المهم حصر هذه اللغات و وضع توصيف دقيق لوضعها الحالي ولتركيبتها وتحديد لأعداد مستخدمها ولدي إجادتهم لها. فمعرفة الوضع الديمغرافي اللغوي يتيح لراسىي السياسات تحديد العلاقة بين اللغات ومعرفة اللغات المسيطرة واللغات المهمشة.

أضف لذلك تحديد الحاجات المجتمعية للغات والطلب الاجتماعي لها يعدان من المعلومات المهمة في رسم السياسة اللغوية. فالطلب المجتمعي بفضل السياسة

اللسانية يتحول لطلب سياسي، فعندما تتخذ قرارات بخصوص وضع اللغات في داخل مؤسسات المجتمع والدوائر الحكومية وفي التبادل والتعاون الدولي وفي حل النزاعات الإجتماعية يكون الطلب الاجتماعي قد تحول إلى طلب سياسي.

كذلك من الأشياء التي يجب مراعاتها في رسم السياسة اللسانية سوق العمل المحلي والعالمي. فرصد التوجهات والقوى الموجودة على الساحة ورصد ما هو موجود عملية مهمة لتحديد سوق العمل. فوضع قائمة للمؤسسات التي تستخدم اللغة، للخبراء، للمستخدمين والوسائل المتاحة التي يمكن أن توفر لتطبيق السياسة اللغوية أمر مهم لتحديد ما تم فعله وما يجب أن يتم. (Gadelii 1999).

ثانياً: ما هو التخطيط اللسني؟

مفهوم التخطيط اللسني مفهوم نشأ في صياغ التطور العالمي الذي فرض ضرورة الأخذ في الاعتبار التطور اللغوي والثقافي في التخطيط العام فالصبغة الثقافية للتطور مرتبطة بالدور الذي يمكن أن تلعبه اللغة في صناعة ونقل المعرف والعلوم التي هي القاعدة التي يقوم عليها التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجموعات اللغوية. بصورة عامة يمكن أن نقول أن التخطيط اللغوي هو تطبيق للسياسة اللغوية.

التخطيط اللغوي هو عملية وضع قواعد لغة ما لجعلها أداة جيدة للقيام بالوظائف المنوطة بها في إطار السياسة اللغوية العامة إذن هو الإجراءات العملية

المؤدية لتطبيق السياسة اللغوية. والخطيط اللغوي ليس مهمة الحكومات فقط بل تدخل في صناعته المجموعات اللغوية والمنظمات ولذا يتطلب المعرفة التامة بالوضع اللغوي للبلد المعنى والمعرفة بالمشاكل التي يستوجب حلها.

١-٢ مراحل التخطيط اللسني وعمليّة رسم الخطة العامة تتم على مراحل هي:

١. معرفة دقة الوضع الاجتماعي اللغوي الذي ستبدأ منه الخطة.
٢. ما تم الوصول إليه في توصيف اللغة.
٣. تحديد الطلب الاجتماعي والسياسي للغة وتحديد الحاجات.
٤. تحديد الوضع المرجو وخطوة العمل.
٥. تقييم وتقدير التنفيذ.

سابعاً: التخطيط المعنى باللغة نفسها:

وهذا النوع من التخطيط يشمل عدداً من أوجه اللغة في المقام الأول يدخل في توصيف اللغة وضبط قواعدها وقاموسها وأصواتها وكتابتها الأمر الذي يخصُّ اللسنيين. ويدخل أيضاً في هذا المجال محاولة تحويل اللغة الشفهية المكتوبة ووضع أسس كتابتها. ويشمل هذا النوع من التخطيط توسيع قاموس اللغة لتصبح أكثر قدرة على توصيل المعلومات.

٢-٢ أهداف التخطيط اللسني:

كما قلنا سابقاً الهدف من التخطيط اللسني هو تنفيذ السياسة اللسنية وذلك بالتدخل لتعديل وضع اللغة أو التدخل بهدف تعديل اللغة نفسها.

ففي الحالة الأولى تكون أشكال التدخل هي:

١. الإعتراف باللغة.
٢. تبني السياسة اللغوية الداعمة للتنوع اللغوي.
٣. تحديد أولوية استخدام لغة أو ترتيب اللغات في شكل هرمي.
٤. حماية اللغات المهددة والأقليات اللسنية.
٥. تنظيم استخدام اللغات الرسمية في المنظمات العالمية.

اما أشكال التدخل في الحالة الثانية فهي:

١. إصلاح اللغة.
٢. ضبط اللغة.
٣. عصرنة القاموس.
٤. ضبط المصطلحات المستخدمة في المنظمات الدولية.
٥. تبسيط الأسلوب المستخدم في المكاتب الرسمية.

ثالثاً: تاريخ السياسة والتخطيط اللسني في السودان:

تاريخ السياسة اللسنية في السودان مرّ بأربع مراحل: المرحلة الإستعمارية (مرحلة

التدخل الأجنبي الأول)، مرحلة ما بعد الاستقلال (مرحلة محاولة التوطين الأول)، مرحلة سياسة التعريب (مرحلة المحاولة الثانية للتوطين) ثم مرحلة ما بعد التعريب (مرحلة بوادر التدخل الأجنبي الثاني).

١-٣ التدخل الأجنبي الأول:

وهي الفترة التي تبدأ بتوقيع اتفاقية ١٩١٩ م يناير ١٨٩٩ م بين بريطانيا ومصر للإدارة الثانية للسودان، وكانت بريطانيا هي سيدة الموقف في رسم السياسة اللسانية في السودان. ففي بداية الحكم الثنائي لم تكن هناك لغة رسمية للبلاد وكانت السياسة اللسانية الالاتخالية هي المتبعة في بداية الحكم وخاصة في مجال التعليم. فالسياسات التعليمية كانت في يد القطاع الخاص والبعثات التبشيرية والتطوعية. فقد اختارت بريطانيا في ذلك الوقت عدم التدخل منتظرة ما يمكن أن يحدث.

كان اللورد كرومتر متخفّفاً من نوايا البعثات التبشيرية فأطلق يدها في الجنوب أما في الشمال فقد إستفاد من خبرته في مصر فخوّفاً من التعصب الديني سمح بالتعليم الديني وإستخدام اللغة العربية في التعليم الأولي. وتدخلت الإدارة البريطانية في نشاط البعثات التبشيرية بتحديد حدود مناطق نفوذ كل بعثة وتركت لها إختيار نوع التعليم الذي تقدّمه حسب إمكاناتها. فكانت لغة التعليم في مدارس البعثات في الجنوب هي الإنجليزية واللغات المحلية.

بعد الحرب العالمية الأولى تبنت الحكومة البريطانية ما يسمى بسياسة الجنوب بهدف فصل الجنوب من الشمال. ولقد كان لهذه السياسة أثر كبير على السياسة اللسانية في السودان. (بشير ١٩٨٣). مرت هذه السياسة على مرحلتين هما:

١-١-٣ مؤتمر الرجاف اللغويي ١٩٢٨:

وهو أهم إجراء قامت به الحكومة البريطانية بفصل الجنوب دينياً وثقافياً وسياسياً من الشمال. وهذا المؤتمر تم تمويله من المستعمر وحضرته كثير منبعثات التبشيرية وممثلون للكنغو وأوغندا والمعهد العالمي للغات الأفريقية وكانت أهدافه هي:

١. تصنيف اللغات المُتحدة في الجنوب.
٢. اختيار لغات للتعليم وللمجالات الأخرى.
٣. وضع أسس لكتابة هذه اللغات.
٤. وضع أسس لعمل كتب منهجية للمدارس بهذه اللغات.

وكان توصيات هذا المؤتمر هي:

١. استخدام لغات الدينكا، الباري، النوير، الشلوك، اللوتوكا، مادي واشولي كلغات للتعليم.
٢. استخدام اللغة العربية المكتوبة بالخط الروماني في بعض المناطق التي لا توجد فيها لغات صالحة للاستخدام في التعليم (حسب وجهة نظر

المشاركين في المؤتمر). فكان هذا المؤتمر النواة الأولى للسياسة اللسانية في السودان. لكن توصيات هذا المؤتمر واجهت عدة مشاكل منها:

١. أن مناطق القبائل التي تم اختيار لغتها لم تكن محددة لذلك إضطرت الحكومة لإرجاع عدد من المهاجرين لوطنيهم الأصلي.
٢. أعداد المعلّمين المجيدين لهذه اللغات لم تكن كافية.
٣. صعوبة تطوير نظام الكتابة لهذه اللغات مما إضطر كل بعثة لوضع نظام كتابة مختلف لنفس اللغة. ثم تعين "توكر" كمستشار للجنة وضع الكتب المنهجية فاختار أن تكون لغة التعليم للسنين الابتدائية هي إحدى اللغات المختارة ثم تصبح الإنجليزية هي لغة التعليم في السنة الثالثة وبذلك هجر مواطني الجنوب "عربي جوبا" كلغة للتواصل.

٢-١-٣ سياسة الأرض الخالية من السكان:

هذه السياسة هي الإجراء الثاني الذي اتبعته بريطانيا لفصل الشمال من الجنوب ولمنع إنتشار الإسلام واللغة العربية في الجنوب فبسياسة الأرض الخالية الفاصلة بين القبائل العربية المسلمة والقبائل الجنوبية نجحت بريطانيا في هذا الفصل.(Abdel hay 2007.)

٣-١-٣ سياسة الأرض المغلقة:

وهذا الإجراء كان اجراءً صريحاً، الهدف منه إستبعاد المصريين والشماليين

ال المسلمين من الجنوب بهدف حماية الجنوب من تأثير اللغة والثقافة العربية. وكانت هذه السياسة هي أول سياسة لسنّية ثقافية ذات طابع إلزامي قانوني تم تطبيقها في السودان.

منذ عام ١٩٤٦ م إنتهت سياسة الأرض المغلقة وتبع ذلك هجرة كبيرة لكثير من تجار الشمال للجنوب وتم إنشاء عدد من الجوامع والكنائس وبدأت العلاقة بين الشمال والجنوب تعود لوضعها الطبيعي لما قبل الحكم الثنائي ومثلت هذه الفترة تفاعل ديني وثقافي ولغوياً حقيقي بين الشمال والجنوب. (بشير ١٩٨٣).

في عام ١٩٤٩ م جعلت الجمعية التشريعية من اللغة العربية لغة رسمية لكل البلاد. وتنفيذاً لهذا القرار أقام عدد من المسؤولين الشماليين مدارس مسائية لتدريس اللغة العربية. لكن هذا القرار وجد بعض الرفض في الجنوب ونتيجة لهذا أصبح هناك نظامان للتعليم: نظام شمالي يتخذ العربية لغة تعليم في السنين الأولى للتمدرس، ونظام جنوبي يدرس باللغات المحلية في السنين الأولى ثم يدرس بالإنجليزية في السنة الثالثة. وقد اعترضت النخبة الجنوبية على هذا القرار نسبة لأنّ الانجليزية أصبحت لغة التواصل الأولى بالنسبة لها، لكن إعترافها لم يجد صدي لدى الحكومة البريطانية التي كانت قد بدأت للإعداد لاستقلال السودان بشقيه الشمالي والجنوبي. (Khalid 2003).

٢-٣ محاولة التوطين الأولى:

من الفترة من ١٩٤٨ م إلى ١٩٥٠ م حدثت تغيرات كثيرة في السياسة التربوية السودانية وأهم تغير في ١٩٥٠ م حين أصبحت اللغة العربية مادةً أكاديميةً في كل المدارس وكان الهدف أن تصبح لغة التعليم وتبع ذلك قرار بموجبه أصبحت كل الإرساليات منذ ١٩٥٧ م تحت إشراف الحكومة. في ٢٦ مارس ١٩٥١ م كُونت لجنة دستورية مهمتها تقديم النصائح للحاكم العام بخصوص كيفية حكم جنوب السودان. ثم قام مؤتمر المائدة المستديرة الذي أوصى بأن يختار مواطنو الجنوب الفدرالية أو الوحدة أو الإنفصال. وقد رفض الشماليون الفدرالية. ولم تكن نتائج المؤتمر حاسمة ومنذ ذلك الحين بدأ عدم الاستقرار والتمرد في الجنوب.

في ١٩٥٦ م تمت صياغة الدستور المؤقت الذي كان فيه تجاهل واضح لمطالب الجنوبيين ولذلك قرروا الانسحاب من الجمعية العامة. وقام الشماليون بوضع دستورهم الذي أعلن الإسلام دينًا للدولة واللغة العربية اللغة الوطنية. وقد كان الهم الأول للشماليين هو توحيد البلاد فاختاروا السياسة اللسانية الإحتوائية الداعمة لنشر اللغة العربية والثقافة الإسلامية وكان ذلك سببًا لأن يرى الجنوبيون في هذه السياسة إستعماراً عربياً إسلامياً حل محل الإستعمار البريطاني.

وعلى ضوء هذه السياسة اللسانية التي قضت بتوطين التعليم في ١٩٥٦ م واستبعدت الإرساليات في ١٩٦٤ م. وكانت سياسة السودان هذه بالنسبة لجنوب السودان هي إنكار لحقه في اختيار نوع التعليم المناسب له. ونتيجة لهذه السياسة فقد تراجع الإهتمام باللغات المحلية الجنوبية. ولتسهيل تعلم اللغة العربية في

الجنوب أوكلت مهمة إعداد مناهج خاصة للجنوب لعدد من العلماء منهم بروفيسور عبدالله الطيب وبوسف الخليفة ابوبكر وخليل عساكر. حتى المسيحية أصبحت تدرس بالعربية. وفي عام ١٩٧٢ م جلس كل أبناء الجنوب لامتحان الشهادة الإبتدائية باللغة العربية.

وفي عام ١٩٧٤ م قامت أول جمعية إقليمية في الجنوب بقلب نظام التعليم رأساً على عقب وأعادت أمر التعليم لحالة فترة الإستعمار. فعقد مؤتمر التعليم وأوصي وزير التعليم الإقليمي بالأخذ في الاعتبار بالجانب التربوي في قضية اللغة بعيداً عن تأثير سياسة التعرّيف فأنشأ معهداً إقليمياً لتدريب الأساتذة على استخدام اللغات المحلية في التعليم. وتم تصنيف اللغات إلى مجموعتين. المجموعة الأولى تضم الباري، الدينكا، النوير، لوتوكا، مورو، نودوقو وكرتنز. والمجموعة الثانية تشمل ديدنقا، فورج، جولو، كاليكو، مونداري، مورل، نوبوسا، اشولي، جريلي، ماد، كاكاوا.

المجموعة الأولى تعتبر لغات تعليم في الثلاث سنوات الأولى للتمدرس. والمجموعة الثانية تعتبر لغات الهدف منها محو الأمية. علي أن تبقى كل من العربية والإنجليزية مواداً تدرس ضمن بقية المواد. ومن السنة الرابعة حتى السادسة تكون اللغة العربية هي لغة التعليم وتظل الإنجليزية مادة تدرس في البرنامج وتسبعد اللغات المحلية. أما في المرحلة الثانوية فتكون اللغة الإنجليزية هي لغة التعليم والعربية تدرس كمادة من ضمن المواد وقد كانت هذه السياسة رد فعل للتناقض

الواضح بين قانون الحكم المحلي القاضي بأن اللغة الإنجليزية هي لغة الجنوب ودستور ١٩٧٣ م الذي ينص على أن العربية هي اللغة الرسمية للبلاد. فكانت سياسة يتضح فيها تجاوز دستوري من قبل الجنوب وتبعد فيها ملامح خلاف واضح بين حكومة الجنوب والحكومة المركزية. ومن الواضح أن سياسة التفرقة البريطانية ما زال أثراها مستمراً ونتيجة لذلك بدأت مشكلة الهوية تظهر في الجنوب فقد رفضت النخبة الجنوبية اللغة العربية كاغة رسمية رغم أن معظم الجنوبيين يستخدمونها في حياتهم اليومية وكان سبب هذا الرفض خوفها من البعد عن الثقافة الإفريقية التي تجد نفسها فيها أكثر.

تلى ذلك قوانين سبتمبر ١٩٨٣ م وزاد شعور الجنوب باستحالة التعايش السلمي وزادت الهوة الثقافية بين شطري السودان. أعقبت ذلك انتفاضة أبريل ١٩٨٥ م التي أعادت الديمقراطية للسودان ولكنها لم تستمر طويلاً ولم يكن لها أثر في السياسة اللسانية في السودان.

٣-٣ محاولة التوطينين الثانية:

جاءت ثورة الانقاذ في ١٩٨٩ م ولم تكتف بفرض سياسة التعريب التي تتبناها النخبة الشمالية منذ الإستقلال بل وشرعت في تنفيذها لتشمل حتى التعليم العالي مثيرة بذلك جدلاً كبيراً في الأسس القائمة عليها وتوقيتها والإستعداد لها وبموجب هذه السياسة اللسانية ذات الطابع الإلزامي أصبحت اللغة العربية هي لغة التعليم العام والعالي الرسمية.

في عام ١٩٩٧ صدر قرار بتبعية المجلس القومي للتخطيط اللغوي مباشرة إلى وزارة التربية والتعليم ولكن لم يكن له دور يذكر.(علي ٢٠٠٢).

استمرت الحرب في الجنوب تحت ضغط إفريقي وعالي عقدت مفاوضات في أبوجا لحل النزاع بين حكومة الخرطوم وحركة تحرير السودان بوساطة من الإيقاد وفشلت المفاوضات وعقبتها مفاوضات مشاكوس والتي تم بموجبها توقيع بروتوكول مشاكوس في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ م الذي أكد على أن دولة السودان دولة واحدة متحدة ووافقت كل أحزاب الشمال على إعطاء الجنوب حق تقرير المصير. وقد إحتوت بروتوكولات تقسيم السلطة على تحديد للسياسة اللسانية لتصبح سياسة لسانية تعددية وبذلك أصبحت كل من العربية والإنجليزية لغات رسمية. وقد جاء أيضاً في بنودها أنّ لغات الأقليات هي لغات معترفة وعلى الدولة تشجيعها واحترامها. ولكن للأسف هذا التشجيع لم يطبق على أرض الواقع وقد كان في ذلك الإهمال ثغرة للتدخل الأجنبي. فكما تقول كاثرين ميلر إن ترك أمر الدفاع عن اللغات المحلية لبعض الجمعيات المحلية المفلسة وبعض الأفراد يترك المجال لحلول أكثر عملية وأكثر إبداعاً (٢٠٠٧ - Miller) وفي ذلك إشارة لدخول المنظمات الأجنبية في أمر رعاية هذه اللغات.

٤- بوادر التدخل الأجنبي الجديد:

لن تتوقف محاولات الإمبريالية في السعي للتدخل في السياسات اللسانية للدول كمدخل لإستغلال مواردها. فمعرفة التركيبة اللسانية تعدّ من أهم المدخل

للتعرف على الشعوب وبنياتها وبالتالي التعرف على كيفية إخراقها. Abu (Abdelhay, Manga, Miller 2017.).

من بوادر التدخل الاجنبي في رسم السياسة اللسانية في السودان دخول المعهد الصيفي للسنويات (Summer Institute Of Linguistics (SIL)) في السودان في ١٩٣٤ م. وهذا المعهد أسسه الاسقف الامريكي كاميرون تاونسند عام ١٩٧٤ م وهو منظمة لا ربحية شعارها مساهمون في تطوير اللغات واللهجات المحلية. تقوم هذه المنظمة بتنظيم دورات صيفية في عدد من دول العالم بهدف وصف اللغات المحلية غير المكتوبة وترجمة الكتاب المقدس الى هذه اللغات. ولكن هذه المنظمة إرتبط اسمها بالإمبريالية وأتهمت بعلاقة مشبوهة بالمخابرات الأمريكية وتم طردها في سبعينيات القرن السابق من عدد من دول أمريكا الجنوبية ووجهت لها الإهتمامات التالية:

١. تورط في علاقات مع المخابرات الأمريكية.
٢. تدريب مواطني هذه الدولة علي حرب العصابات تحت ستار مراكزها المجهزة تجهيزاً لوجستياً علي الجودة والتي تمتلك طائراتها ومطاراتها الخاصة.
٣. الدخول في تجارة الذهب والزمرد والمخدرات في الدول التي عملت بها.
٤. إجبار مواطني هذه الدول علي تحديد النسل.
٥. مساعدة الباحثين الأمريكيين في مجال النفط بمدهم بالمعلومات.

٦. إحتقار الثقافات المحلية وطمسمها بدلًا من حمايتها كما تزعم شعاراتهم.
٧. خلق حروب وهمية بين طوائف المسيحيين.

حاول المعهد نفي هذه الإتهامات ولكنها تبقي دواعي قوية للحد في التعامل معه فاللغة هي خط الدفاع الأول للأمن الثقافي الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من الأمن القومي.(المسيدي ٢٠١٤). الجدير بالذكر أنّ المعهد ما زال لديه نشاطات في السودان. وبعد أن تم إيقاف نشاطه في جنوب السودان إنطلق للعمل في الشمال وتبيّن الإهتمام بمحو الأمية وسط أبناء الجنوب الموجودين في الشمال. وأنه لا يستطيع العمل بحرية كما في الجنوب فقد إنتهج سياسة العمل بعيداً عن الأضواء (low profile). وتحت ستار برنامج ورشة السودان (Sudan Workshop Program) ظل يدير ورش لكل مجموعة علي حدة لكتابه لغتها وترجمة الإنجيل لهذه اللغة. ثم تعمّق عمل المعهد لأكثر مما هو ظاهر للعيان تحت مظلة الكنيسة الأسقفية السودانية (Sudanese Episcopal Church). وإنطلق عمله من اللاجئين المسيحيين إلى المواطنين غير المسيحيين من قبائل النوبة وقبائل شمال بحر الغزال وبعض القبائل المسلمة كالبجة والفور والانقسنا والزغاوة. (Abdelhay, Abu Manga, Miller 2017.)

ظل عمل هذه المنظمة مستمراً تحت مراقبة الأمن الوطني السوداني مما إضطر بعض العاملين بها مثل السيدة (Leona Gilley) لإقامة علاقات ببعض المؤسسات السودانية في الخرطوم وقامت بتدريس بعض المقررات في معهد الدراسات

الافروآسيوية بجامعة الخرطوم .وكذلك سجل بعض العاملين بالمعهد الصيفي في برامج في نفس المعهد وكل ذلك ليستمر عملهم في رعاية اللغات المحلية وكتابتها كما يزعمون.

بالإضافة لعمل المنظمات الأجنبية كالمعهد الصيفي للسنويات يعُد البحث العلمي الأجنبي في مجال السياسة اللسانية الوطنية أيضا من أخطر المداخل. فمن جهة لا يؤمن جانب تمويل ورعاية هذه البحوث ومن جهة لا تؤمن توصياتها التي تأخذ الطابع العلمي مغلفة لسياسات تفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

الخاتمة والنتائج

من هذا السرد التاريخي نخلص إلى أن السياسة اللسانية في السودان سعت جاهدة للتوطين ولكن ظلت دائماً متأثرة بسياسة المستعمر ولذلك كانت دائماً مخيبة لآمال الشعب السوداني الموحد. فعندما منع المستعمر العربية في الجنوب إستمرت لغة التواصل الأولى فيه وعندما إختارت حكومة ما بعد الإستقلال العربية كلغة رسمية قوبلت بعدم رضا من الجانب الجنوبي. وفي فترة حكم نميري ظلت العربية اللغة الرسمية فإستمرت الحرب في الجنوب كرد فعل لسيطرة الشمال السياسية والثقافية. أبقيت حكومة الديمقراطية على اللغة العربية كلغة رسمية مع وضع خاص للإنجليزية في التعليم في الجنوب. إستمرت الحرب ونتيجة لفترة الجفاف والتصحر أدىت الهجرات لزيادة في إنتشار العربية. مع تولي الإسلاميين للسلطة ظلت العربية اللغة الرسمية ولم يعد هناك وضع خاص للإنجليزية وظلت العربية في

إنشار متواضع في الجنوب مع زيادة في القلق الجنوبي مما تسبب في رد فعل مضاد للتعریب، ثم ضم المجلس القومي للتخطيط اللغوي لوزارة التربية منذ عام ١٩٩٧ م ولكن لم يكن لديه دور فاعل في السياسة والتخطيط اللسني في السودان وهكذا يستمر وضع هذه السياسة في عدم ثبات وعدم موضوعية وعلمية إلى يومنا هذا.

الوصيّات:

١. الإستمرار في الاهتمام باللغة العربية كلغة موحّدة لمعظم سكان السودان.
٢. منهجية التعریب قبل تطبيقه في نظام التعليم.
٣. الإهتمام باللغات المحلية بصورة رسمية وجادة.
٤. تفعيل دور المجلس القومي للتخطيط اللغوي.
٥. الحذر في التعامل مع المنظمات الأجنبية العاملة في مجال اللغات المحلية.
٦. الحذر من مدّ الباحثين الأجانب بمعلومات عن التركيبة اللسنية في السودان.
٧. رعاية البحث العلمي الوطني في مجال السياسة والتخطيط اللسني بجدية.

المراجع

أولاًً: المراجع العربية:

١. بشير، محمد عمر، **تطور التعليم في السودان (١٩٥٦-١٩٩٨)** (١٩٨٣م).
٢. بن نجي، أيمن الطيب (٢٠١٧م)، **الخطب والسياسة اللغوية وابرز عوائقها في الوطن العربي**، المؤتمر العالمي للدراسات العربية والثقافية الاسلامية، كولالمبور، ماليزيا.
٣. خالد، منصور (٢٠١٢)، **انفصال الجنوب .. زلزال الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .. ايدولوجيات ام عقائد**، دار مدرالك الخرطوم، السودان.
٤. دريال، بلال (٢٠١٤)، **السياسة اللغوية المفهوم والآلية**، مجلة المجد، ابحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر.
٥. عاجب. محمد الفاروق (٢٠١٣)، **القرار السياسي وأثره في الأمن اللغوي**، المؤتمر الدولي الثاني للغة العربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

٦. عبد الرحمن، طالب (١٤٢٧هـ)، **العربية تواجه التحديات، كتاب الأمة**، قطر.
٧. علي، ابتسام علي عيسى (٢٠٠٢م)، **السياسات اللغوية في السودان في الفترة (١٩٨٩-١٩٩٩)**، اطروحة ماجستير جامعة الخرطوم.
٨. كالفي، لويس جان (٢٠٠٨م)، **حرب اللغات والسياسات اللغوية**، ترجمة د. حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.
٩. الكد، خالد حسين (٢٠١١م)، **الأفندية ومفاهيم القومية في السودان**، ترجمة محمد عثمان مكي العجيل، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، الخرطوم، السودان.
١٠. كولماس، فلوريان (٢٠٠٠)، **اللغة والاقتصاد**، ترجمة احمد عوض، راجعه عبدالسلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
١١. المسدي، عبدالسلام (٢٠١٤م)، **الهوية العربية والأمن اللغوي دراسة وتوثيق**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Abdelhay, A.K (2007), **The politics of language planning in the Sudan: The case of Nivasha language policy**, Thesis presented for

- the degree of Doctor of philosophy in the Department of Linguistics and English Language, University of Edinburgh U.K.
2. Crystal, D (2000) **Language Death**, Cambridge University Presse, Cambridge, U.K.
 3. Gadelii, K.E (1999), **Language planning: theory and practice (Evaluation of Language planning: cases word wide)**, UNESCO.
 4. Khalid M. (2003), **War and peace in Sudan (A Tale of two countries)**, keganpaul, London, U.K, (1989).
 5. Miller. C. (1989) **Langues et identités in Le Soudan contemporain**, P 87-112, M. Lavergne Paris, franc.
 6. Miller. C (2009) **La situation linguistique au Soudan évolution et enjeux**, cycle des conférences du CEDEJ Khartoum (2007-2008), Dar A 339, Khartoum, Soudan.
 7. Miller. C (2009), **Langue vernaculaire et aménagement linguistique au Soudan**, P 141-160, CNRS centre Jacques Berques, Rabat, Maroc.
 8. Rousseau, L.J (2005), **Elaboration et mise en œuvre des politiques linguistique**, séminaire Francophonie-Russo phonie sur les politiques linguistiques, saint Petersburg Russie.

9. Quedraogo, R.M (2000), **Planification et politiques linguistiques dans certains pays de L'Afrique de l'OUEST**, UNESCO.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

1. <http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/soudan.htm>.
2. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00150438>
Catherine Miller, **Language, identities and ideologies – a new era for Sudan**, submitted on 30 May 2007.
3. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01410901> Ashraf Abd Elhay, Al. Amin Abu Manga, Catherine Miller, **Language policy and planning in Sudan from local vernacular to national languages**. Submitted on 18 Fep 2017.
4. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01544597>,
Catherine Miller, **Language and ethnic statistics in 20th century Sudanese censuses and surveys**, Submitted on 23 Jun 2017.
5. <http://www.immi.se/inter.Cultural/nr3/bakmand.htm>. Bente Bakmand. National language planning.
6. <http://www.lwan7.com/t516.html>.

7. [الوضع اللغوي المثالي](http://www.sudaress.Com/sudanile/451) 451 لسودان ما بعد الحرب بقلم د/عادل الشيخ عبدالله / كوالالمبور.
8. Http://en-wikipedia.org/wiki/language_planning.

